علاقة الدين بالدولة:
حالة مصر بعد الثورة

طارق البشري(*)

نائب رئيس مجلس الدولة سابقاً.

ـ ١ ـ

موضوع هذه الورقة هو النظر في مسألة الدين والدولة في الوطن العربي، عن حالة مصر بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير سنة ٢٠١١، من حيث مكانة الدين وأثره في النظام المصري، وفي إطار ما هو مدرك من صعود التيار السياسي الإسلامي إلى السلطة.

والسؤال الذي ينبغي أن يطرح في البداية هو: التفكّر فيما إذا كانت الأوضاع السياسية قد أنتجت بعد الثورة نظامها السياسي، أم أنه نظام لا يزال في طور التخليق والإيجاد؟

والحاصل أن هذا السؤال المبدئي لم تتحدد إجابته بعد، أو بعبارة أدق لم تكتمل إجابته بعد، لأن النظام المصري، بعد الثورة، لم تكتمل ملامحه وتوازناته بعد، وإن كان يسير في هذا الطريق، وهو يتحدد عبر عملية الصراع السياسي الذي يجري الآن بين تيارات مختلفة وقوى سياسية متباينة، ونحن في مجرى الثورة، وحلقات أحداثها لا تزال موصولة. وأقصى ما نستطيع استخلاصه الآن هو أن نتبين حقيقة الأوضاع الجارية، والقوى السياسية التي تتعامل مع بعضها البعض بالصراع أحياناً، وبالجدال والمحاورة أحياناً أخرى؛ وهي القوى التي نتجت من الوضع الثوري خلال العام ونصف العام المنصرمين منذ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وأنا أكتب في هذا الموضوع، من وجهة نظري، عن الحالة المصرية؛ وهي وجهة نظر أكاد أقول إنها متبلورة في عدد من المكوّنات الفكرية المحيطة بالموضوع بالنسبة إلى الدولة المصرية وأثرها في المجتمع، وأثر الجماعة الوطنية فيها، وبالنسبة إلى الدين كمرجعية تعبّر عن الحالة الثقافية السائدة بالنسبة إلى المصريين.

(*) البريد الإلكتروني: tarekelbeshry@gmail.com.

وأشير إلى هذه المسألة لأن النقاط الإرشادية التي وردت في خطاب المركز بإسناد هذا الموضوع إلي، لم تكتف فيما ظننت بأن تبين حدوده، حتى لا يتداخل مع موضوعات أخرى مطروحة في الندوة، ولكنها أكاد أن أقول إنها عكست وجهة نظر عن الموضوع ذاته من حيث تمام سيطرة تيار معيّن على الدولة، ومن حيث وجهة النظر الدينية التي يتبناها. وإن الصورة في ظني من هذين الطرفين أكثر تعقيداً وتركيباً، وأكثر تداخلاً وأبعد عن الحسم في إمكان الاستنتاج غير الظني.

ـ ٢ ـ

نحن نعلم أن أية ثورة تكون عادة بحشد قواها للإطاحة بالنظام القائم، ويشارك في ذلك عادة قوى سياسية متباينة الأهداف، وقد تكون متخالفة في تشكّلها الثقافي العام أيضاً، ولكن يجمعها التصميم على إسقاط النظام القائم. والنظام المذكور يتمثل في أشخاص الحاكمين وفي التنظيمات الحاكمة، وفي تشكيلات النخب السياسية التي قام هذا النظام في إطار توازنات تقوم بينها. وإن أي نظام سياسي يتشكل، في تبلوره المستقر، من أشخاص وتنظيمات وتوازنات نخب، ويدور في إطار العلاقات بين بعضها البعض.

وإن هذه المرحلة من مراحل الثورة، الخاصة بالتقاء القوى الثورية على إسقاط النظام القائم، عادة ما تكون أسهل مما بعدها، لأن القوى التي تقوم بالثورة، وتتجمع من أجل هذا الإنجاز، تكون رغم التباينات السياسية بينها، قد تلاقت على عقيدة أن النظام المراد إسقاطه صار يقف حجرة عثرة كؤود أو حائطَ صدٍّ مانع في وجه أي تعديل أو تغيير ترى كلٌّ من هذه القوى وجوب تحققه لصالح الجماعة السياسية ولإنجاز حاجاتها الملحّة، مع تباين هذه القوى في نظرها لصالح الجماعة ولحاجاتها الملحّة.

ومفاد أن الحراك الثوري أزاح النظام السابق لا يعني أنه حطّم جميع عناصر وجوده، وهياكله الاجتماعية والتنظيمية، ولكن يتحقق الجانب الأهم من الإزاحة بتقويض هياكل النظام، وخلخلة التوازنات والعلاقات الاجتماعية والسياسية بين أشخاصه ونخبه، حسبما كانت قائمة فيما قبل الثورة، وتكون الخلخلة بالقدر الذي يفقد النظام القدرة على السيطرة على الأوضاع السياسية.

وبهذه الإطاحة أو بهذه الخلخلة المفقدة للسيطرة يكون قد ظهر فراغ في الحكم؛ فراغ سياسي وتنظيمي، ممّا يستدعي أن تحل محله قوة سياسية أو قوى أخرى، وأن القاعدة التي تكاد أن تكون أقرب ما يكون إلى القانون في السياسة، هي أن من أزاح النظام السابق يكون هو المرشح للحلول محله، سواء كان قوة واحدة أو قوى متعددة تشاركت في أعمال الإزاحة. ولكن الصورة في الواقع لا تقوم بهذه البساطة التي يعبّر بها هذا التعميم المجرد في ذكر القاعدة، وذلك على تفصيلات يتعيّن الإشارة إلى بعض عناصرها العامة.

إن القوة السياسية المعنية هنا يقصد بها الجماعة المنظمة، ويقصد بالتنظيم أن يكون لها القدرة على جمع المعلومات، واتخاذ قرار بشأنها فيما تواجه من أمور السياسة الجارية، وذلك

في إطار ما اجتمعت عليه من فكر وأهداف، وأن لها ـ في ذات الوقت ـ من شبكات التنظيم البشري ما يمكّنها من إنفاذ هذا القرار المتخذ منها، وذلك بما يؤثر في مجرى الأحداث بالفاعلية المعتبرة، وذلك سواء بتحريك شعبي منظم، أو بتحريك تنظيمات أخرى نقابية أو اجتماعية، أو بتحريك أجهزة من أجهزة الدولة، أو بإشاعة جملة من الأوضاع تؤثر في سياسات الآخرين وتصرفاتهم بالتزكية أو التفكيك لها.

ومع تعدّد القوى المشاركة في أفعال إزاحة النظام السابق، يتعيّن تقدير حجم التأثيرات لدى كلٍّ من هذه القوى، وهذا الحجم يقاس بالنسبة إلى كلٍّ منها حسب تأثيره في أفعال الإزاحة؛ من حيث القوة السياسية المعنية شعبياً، مثل الأحزاب والجماعات، أو من حيث موضع هذه القوة السياسية من دوائر الحكم في الدولة بما يجعل لحركتها أثر فعّال في سير الأحداث، مثل الأجهزة العسكرية وغيرها، أو من حيث الأدوات التي يكون في الإمكان استخدامها للتأثير في الرأي العام وردود فعله، مثل وسائل الإعلام، أو من حيث القدرة المادية، مثل رجال الأعمال النشطين في العمل السياسي، باستخدام ما يحوزونه من إمكانات مادية للتأثير في أيٍّ من القوى السابقة.

إن التوازنات بين قوى الثورة في عمليات الإزاحة للنظام السابق تختلف عن توازناتها في العمل السياسي التالي لهذه الإزاحة، بتغير الأحجام، وباختلاف الأهداف، وتباين المؤهلات الفنية ونوع الخبرات المكتسبة.

وإن حصيلة كلٍّ من هذه القوى السابقة في الفعل الثوري المزيح للنظام السابق يكون لها حسابها من بعد في المشاركة في النظام الجديد، وتتأثر أوضاع المشاركة، في النظام الجديد، بحسب التوازنات التي تنتج من الأحجام النسبية لكلٍّ من هذه القوى في علاقات بعضها البعض.

وثمة عنصر آخر يعقّد الصورة السابقة، وهو يرد من أن الحالة الثورية التي تفجرت في ظروف سخط شعبي عام، تكون مع الفعل الثوري للجماعات المنظمة، وتكون قد جذبت أعداداً هائلة من الجماهير غير المنظمة، وهي أعداد وأحجام جماهيرية قد تفوق كثيراً جداً قدرة القوى المنظمة التي أشعلت الثورة أو حركت أحداثها الأولى. وهي جماهير لم تأت من قنوات العمل التنظيمي، وبعضها يرد من جماعات منظمة في غير العمل السياسي، ولكنها تحولت تلقائياً مع المد الثوري لاستخدام قنواتها التنظيمية الاجتماعية أو النقابية أو الثقافية أو الخدمية للعمل الثوري، وهؤلاء جميعاً، بحركاتهم التلقائية الحاشدة، يصير لها فضل كبير في إزاحة النظام السياسي المستهدف إسقاطه من قبل الثوار. ولكن هذه القوة التلقائية المضافة، مع أثرها الكبير في الإنجاز السياسي في إسقاط النظام، لا يكون في استطاعتها المشاركة في التشكيلات النظامية التي يمكن أن تتولى الحكم من بعد الثورة. وهذه الكتلة الشعبية يكون على القوى المنظمة دائماً أن تتصارع مع بعضها البعض في جذبها أو في جذب أجزاء منها لتقوى بها على القوى الأخرى في موازين المشاركة في السلطة الجديدة.

ويزيد الأمر تعقيداً، أيضاً، أن القوى المنظمة المشاركة في إزاحة الوضع السابق، تتعدل توازناتها النسبية وتختلف في علاقاتها مع بعضها البعض بعد إزاحة النظام السابق؛ ذلك أن الفعل الثوري عندما يزيح النظام القديم بأشخاصه وعلاقات نخبه، يترك فراغاً من شأنه أن يغيّر من التوازنات التي كانت قائمة بين قوى الثورة ذاتها. إن فراغ الحكم وتغير العلاقات السياسية والاجتماعية، الناتج من الفعل الثوري، من شأنه أن يغير ـ بالإضافة أو النقصان أو التعديل ـ في مجالات القوة السياسية، بالنسبة إلى كل من قوى الثورة النظامية، فمن كان أكثر فاعلية في تحطيم قوة النظام السابق ليس بالضرورة يكون الأكثر فاعلية في تحديد أوضاع النظام الجديد، ومن كان أقل فاعلية في ذلك التحطيم قد يكون أكثر تأهيلاً في تولي مراكز في الدولة الجديدة، وهكذا فإن التوازنات بين قوى الثورة في عمليات الإزاحة للنظام السابق تختلف عن توازناتها في العمل السياسي التالي لهذه الإزاحة، بتغير الأحجام، وباختلاف الأهداف، وبتباين المؤهلات الفنية ونوع الخبرات المكتسبة.

تثير هذه التعقيدات وجوه صراع، أو بالأقل وجوه جدال واحتكاكات، بين قوى الثورة التي تشاركت في أفعال الإزاحة، وهو صراع يثور حول الأهداف المبتغاة من الثورة، وحول حصة كل من قواها في المشاركات التالية ضماناً لتحقيق الأهداف المرجوة، ولتشكيل النخب الجديدة المسيطرة والتوازنات بينها. ونكون في كل ذلك لازلنا في إطار العملية الممتدة، وهذا الصراع الجديد يدخل فيه كل ما استجد من تعديلات، وقد يصل إلى حد التشابك بين هذه القوى، وقد يكون أكثر هدوءاً وأبطأ مسعى، ولكنه في كل الأحوال يكاد أن يكون حتمياً عند تعدد القوى التي شاركت في الثورة. وهذا ما عرفنا من تتابع الثورات المصرية مثلاً في تاريخها المعاصر، بدءاً من محمد علي في ١٨٠٥ إلى عرابي في ١٨٨٢ إلى وفد ١٩١٩ إلى ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ إلى ما لا نزال نحياه في ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ومشكلة هذا الصراع الناشئ عن المرحلة الثانية للثورة، أنه صراع تزداد حركته صعوبة، وتميل إلى الحدّة وطول المدة وصعوبة التوقع بفعل عوامل، منها:

ـ أن تكون قوى الثورة متقاربة في تأثيرها وفاعليتها بحيث لا يملك إحداها أو بعضها إمكان الحسم السريع في ترتيب أوضاع النظام الجديد.

ـ أن تكون قواها الذاتية والنظامية قبل الثورة، وأثناءها، ليست من التبلور والتحدد بما يساعد على إمكان الحسم الأسرع، وذلك كثيراً ما يحدث عندما يكون الحراك الشعبي التلقائي المُنْضَمّ إلى الثورة أثناء شبوبها أكبر كثيراً من حجم القوى المنظمة التي أشعلت الثورة وأطلقت شرارتها الأولى. وفي هذه الحالة يكون الكثير من القوى النظامية ليس على بيّنة من حقيقة حجمه وفاعليته السياسية الحقيقية، ولا يعرف مدى قوته الذاتية معرفة أقرب إلى التحدد الكافي لحساب مدى طموحه في المشاركة السياسية بعد مرحلة الإزاحة.

ـ ألّا تكون على بيّنة مما تعدل به موقعها السياسي وقدراتها الفعلية بعد إزاحة النظام السابق، وذلك بالنسبة إلى قدرتها الذاتية وقدرة غيرها من شركائها، ومن ثم ترتبك الحسابات السياسية ويصير الصراع السياسي بين هذه القوى أقرب إلى التكهن والتقديرات الظنية

البعيدة عن الحسابات الدقيقة ذات الأبعاد المقدرة، ويصير كل من القوى المتصارعة إنما يتحسس قوته، وقوة غيره، أثناء عملية الصراع ذاتها بالتجربة والخطأ، ويفضي ذلك كله إلى شمول الموقف السياسي كله بغلالة من عدم التيقن، وعدم إمكان التقدير والتوقع والحساب.

ـ ٣ ـ

كانت مصر معبّأة بالحالة الثورية من بضع سنوات قبل حدوثها في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وكانت النخبة الحاكمة محصورة في عدد محدود جداً من الأشخاص؛ من رئيس الجمهورية وأسرته وبعض رجال الأعمال المحيطين بهم وعدد محدود من غير رجال الدولة القابضين على أجهزة الأمن والاقتصاد. وتحولت مصر إلى مجتمع تسيطر عليه هذه القلّة القليلة جداً، تحكم سياساته، وتسيطر على ثرواته، وتفكك نظام دولته، وتهدم أسس التطور الحضاري ذاتها، وهي فئة مغلقة على ذاتها تزداد مع الأيام ضيقاً وانعزالاً وشراسة. وحرصاً منها على دوام بقائها، اتبعت سياسة التحطيم لأي تشكيل أو جهاز تنظيمي يمكن أن يتشكل فيه قرار خارج إرادتها، سواء من أجهزة المجتمع كالأحزاب أوالنقابات العمالية والمهنية والجمعيات، أو من أجهزة الدولة ذاتها في غير مجال حفظ الأمن الداخلي لهذه النخبة في مواجهة الشعب. لذلك، فإن عموم السخط لم يكن يقلقها في السنوات الأخيرة، لأنها أجهزت ـ بالتفكيك ـ على أية تشكيلات تنظيمية يمكن أن يتبلور فيها قرار قابل للتنفيذ ضد مصلحتها.

وقد سبق أن كتبت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠[١] ما يشير إلى هذا الوضع، وما هي الإمكانات للخروج منه، وإلى المظان التي يمكن أن يبدأ منها الحراك الثوري من خلال ما هو ممكن ومتاح في هذا الظرف الضيّق؛ «نحن عندما نرى ضعف الحركة الحزبية في مصر وتهافتها الواضح، فإنما يقتضي الإنصاف منا ألاّ نرجع ذلك إلى أوضاعها الداخلية فحسب، ويتعيّن أن نعترف أن من أسباب هذا الوهن أن السياسة المتبعة على مدى سنوات وسنوات، وخاصة في العقدين أو الثلاثة الأخيرة، قد عملت على القضاء على هذه التشكيلات الاجتماعية، إذ إن الشعب لا يعد حقيقة ملموسة إلا بالتنظيمات التي ينظيم فيها فئات وطبقات وتجمعات. والأحزاب لا تستطيع أن تكون لها حركة فاعلة في الشأن السياسي إلا من خلال صلاتها بالتجمعات الشعبية العديدة الكائنة والموجودة بين الناس، سواء كانت هذه التجمعات التنظيمية ذات وجود تقليدي مثل القبائل والطوائف، حيث توجد في بلاد لسنا منها، أو تجمعات تنظيمية حديثة مثل النقابات والاتحادات العمالية أو الفلاحية أو الرأسمالية، وبغير هذه التشكيلات لا يتحول الرأي العام السياسي إلى قوة مادية.

ثمة تنظيمات مهنية عسكرية ومدنية، وهي ذات وجود ضروري، لأن وظائفها الاجتماعية والمهنية لا يمكن أن تتحقق في الحياة الاجتماعية الجارية إلا بهذا الوجود، مثل مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، وهي تنظيمات قادرة طبعاً على الحركة المهنية

---

(١) نُشِرَت مقدمة لكتاب أ. محمد علي خير الذي صَدَرَ في هذا الوقت قبل ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير بعنوان: **الطريق إلى قصر العروبة** وهو يتعلّق باحتمالات ما بعد نهاية مدّة انتخاب حسني مبارك.

والوظيفية في المجال الوطني الذي رسم لنشاطها، وهي تقوم بوظائفها المتخصصة المرسومة لها بالأسلوب الرتيب المعتاد، ولا تخرج عنه ولا تتجاوزه. ولكنها في موقف حرج يحدث أو في لحظة أزمة مهددة للمجتمع يمكن لأيٍّ من هذه المؤسسات أو بعضها أن يستخدم شبكتها التنظيمية، لا في أداء وظائفها العادية المرسومة، بل في القيام بعمل تمليه الضرورة السياسية الملحّة، وتتحول هذه التنظيمات من وظائفها الرئيسية الرتيبة إلى أداة استثنائية ترى أنها ترفع شراً، أو تنقذ وطناً، وحالات ذلك معروفة في التاريخ».

«وثمة تشكيلات تكاد تكون صغيرة الحجم من الناحية التنظيمية وضعيفة الأثر في الحياة السياسية الجارية، ولا يكاد يحسب لها حساب كبير في توقعات المستقبل بالنسبة إلى الأوضاع القائمة، ولكن في أحوال أزمة محدقة أو انتفاضة غير منظمة، قد تتيح لأي من هذه التنظيمات ما يمكن أن تبلور حولها حجم شعبي مؤثر في الحياة السياسية العامة، والتاريخ فيه من الأمثلة لهذه الحالات الكثير، وإن المطالعين لأحداث ثورة ١٩١٩ في مصر بصورة تفصيلية يعرفون كيف كانت الجماعات الشعبية تجتمع في تنظيمات محدودة النطاق وصغيرة الحجم، ثم لا تلبث أن تتقارب وتتجمع في تكوينات أكبر وهكذا».

«وبين التصورين السابقين ما يمكن أن تثمر عنه حركة المستقبل من صور وأشكال وأساليب مستحدثة، ولا يمكن لمن يتابع الأحداث أن يتنبأ بهذه الاحتمالات، لأن حركة الحياة أغنى كثيراً مما تنحصر فيه المعارف السابقة والتجارب التي مضت، وإن الأزمات تولد طاقات لا تلبث أن تتجمع وتنحشد، ثم لا تلبث أن تبحث عن مخرج منها، أرأيت النبتة الصغيرة الخضراء كيف تجد طريقاً إلى الشمس والهواء رغم ما يطبق عليها من الأحجار الكثيفة».

«إن المحافظين على الأمر الواقع يقاومون أي حراك يمكن أن يعارضهم، وهم في صنيعهم هذا يستخدمون خبراتهم السابقة وتجارب التاريخ، إنهم يقمعون ما يخشون من حراك يكون معارضاً لهم، ولكنهم لا يعرفون من صور وأشكال هذا الحراك إلا ما سبق حدوثه، أما ما يثمر عنه الواقع الجديد من صور وأشكال جديدة لم تكن معروفة، فهم يفاجأون بها ولا يستطيعون مواجهته في الوقت المناسب».

وقد أردت بهذا المقتطف الطويل أن أوضح صورة الوضع المأزوم الذي كانت عليه الحالة الثورية في مصر قبيل الثورة، وأنه لم يكن من حقائق الوجود الملموس ما هو مرشح ومؤهل للإنجاز الثوري المأمول، وإن التطلع كان إلى حلول مستجدة واستثنائية يتجه إليها الرجاء لتوجد بالحراك الثوري نفسه ويتفتق عنها، ولهذا الوضع أثره من بعد في مسار الثورة بعد إنجاز مرحلتها الأولى بإزاحة النظام القائم.

ـ ٤ ـ

والحاصل أن الحركة الشعبية التي فجّرت ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير كانت صاحبة السهم الأول في إسقاط نظام حسني مبارك، بدأت يوم الثورة ونمت من حيث الحشود الشعبية على نحو بالغ السرعة، فوصلت إلى ما يقدر ببضعة عشر مليوناً في المدن الرئيسية والأقاليم،

بما أظهر للعيان استحقاقها للوصف الثوري، تماسكاً وانتظاماً وحشوداً وتصميماً وتنامياً في كثافتها وفي مطالبها عن إسقاط النظام.

إلا أنها لم يكن لديها القيادات التنظيمية المؤسسية التي يمكن أن تحيل الحراك الثوري إلى قوة منظمة يتولّد منها ما يمكن أن يتولى السلطة، أو يحل محل النخبة الحاكمة المزاحة. والأحزاب المعترف بها رسمياً ضعيفة؛ لم تعرف لها مساهمة كبيرة في أشكال الثورة، ولا في تحريك معتبر للثائرين، ولا في تنظيم فعّال لهم. وقد أشعل فتيل الثورة جماعات شبابية محدودة العدد، وكان الاندفاع التلقائي هو المَعين، وهو ما تحولت به شرارة الإشعال إلى لهب أحرق النظام السياسي القائم، وإن تحول الشرارة من إمكان إشعال سيجارة إلى استطاعة إشعال حريق مدمر لأبنية ومنشآت يتوقف على حجم الوقود المتاح، وكاد ألّا يكون له وجود تنظيمي مؤثر إلا جماعة الإخوان المسلمين، ولكنه وجود وإن رجح الآخرين إلا أنه لم يكن بالحجم ولا بالقدرة التي تجعله يتحكم في مسار الحركة الثورية.

وكان ثمة قيادات فكرية وثقافية ثورية مشهود لها بالوطنية والمكافحة، وبخاصة خلال السنوات الست السابقة منذ سنة ٢٠٠٥، وساهمت مساهمة ذات شأن وغير مشكوك في أثرها المعتبر، وساهمت في تهيئة الحالة الثورية التي انفجرت شعبيتها الكاسحة من ٢٥ كانون الثاني/يناير حتى ١٠ شباط/فبراير، إلا أن هذه القيادات لم تكن ذات روابط تنظيمية قادرة على التحريك الشعبي المنظم بقرارات تتخذ وتعليمات حركية تتبع وأهداف تنفذ، فهي لم تكن قادرة على بلوغ الثورة هدفها وهي إحلال حكم جديد محل الحكم المزاح.

وكان ثمة حركات احتجاج شعبي وتحركات اجتماعية حاشدة، عرفها عمال المصالح في الكثير من أقاليم مصر ومدنها، وموظفو إدارات ومصالح وطوائف اجتماعية، وذلك مدة السنوات الست أو السبع السابقة. وهي يقدر عددها بالمئات من حركات التجمع والاحتجاج والاعتصام، وكانت تتراوح مطالبها من المطالب الاقتصادية المتعلقة بالأجور والعمالة، إلى المطالب المتعلقة بالحريات والإفراج عن المعتقلين، والمطالب الفئوية الخاصة بالمساواة. وكل ذلك نمت به ثقافة التجمع والخروج والاحتجاج حتى صارت منتشرة.

وقد أرهص ذلك للحدث الكبير، ولكن كل هذه الحركات عندما حدثت كل حركة منها، إنما حدثت بشكل متناثر ومعزول بعضها عن بعض، ولم تستطع الأحزاب القائمة أن ترتبط بها، وأن تشملها بروابط تنظيمية تمكّن من تحويل هذا الحراك الاقتصادي الاجتماعي إلى حراك سياسي لتنظيمات سياسية محدودة ولتتأهل به للحلول محل النظام الساقط في السلطة.

لذلك فإن هذه الثورة الجماهيرية الحاشدة، التي فاجأت القاصي والداني، وفاجأت صانعيها أنفسهم بحجمها الهائل، وبتناميها المطّرد، وبتحديها إرادة حسني مبارك، ووعيها المصمم على هدف الإطاحة به وبنظامه، ورغم ذكائها الجماعي في اكتشاف كل محاولات التضليل وزيف الوعود غير الحقيقية، وقدرتها على تصعيد الموقف السياسي والتمسك بأهدافها، وبحسها السلمي ومحافظتها على السلمية في مواجهة عنف السلطة، التي مارست ضدها القتل والتجريح، وتمييزها بين العدو والصديق أثناء الحراك الثوري، فهي لم تكن ذات

قيادة مشتركة تعبّر عنها وتتحدث باسمها، سواء من تنظيم واحد أو من عدد متحالف من التنظيمات.

ولعلّ ذلك كان من توفيق الله سبحانه لهذه الحركة في مرحلتها الأولى، لأن عدم تبلور القيادة في أشخاص معينين، وفي زعامات وتشكيلات معروفة وسبق التعامل معها، وعدم وجود من يملك من هؤلاء اتخاذ القرار المسموع بالنسبة إلى الجماهير، إن ذلك ساهم في شل قدرة الحكومة على أن تتصل بمن تتشخص فيهم الحركة والثورة، لتتعامل معهم بالقمع، أو بالعزل عن القواعد، أو بالتضليل بالشائعات، أو إثارة الفتن بين بعضهم البعض. وقد عُرف أن الحكومة بمستويات عالية تصل إلى رئيس المخابرات العامة، الذي عيّن وقتها نائباً لرئيس الجمهورية، حاول الاتصال والحديث ببعض من ظن أنهم ممثلو الحركة الثورية ولم تنجح مساعيه، وكان أحد أسباب ذلك أنه لم يكن لفرد ولا لعدة أفراد ولا لجماعة معيّنة أن تدّعي أنها تملك السيطرة على الحشود الثائرة، أو التأثير الفعال في حركتها.

إن الثورة الجماهيرية الحاشدة.. بتناميها المطّرد، وبتحدّيها إرادة حسني مبارك، ووعيها المصمّم على هدف الإطاحة به وبنظامه... لم تكن ذات قيادة مشتركة تعبّر عنها، وتتحدث باسمها.

ويبدو أن ما ساهم في إنجاح الثورة في إزاحة نظام الحكم القائم، رغم غياب القيادات والتنظيمات القادرة على السيطرة على حركة الجماهير، هو هذه القدرة التي لدى الشعوب في أن تندرج في الأزمات في حالة شعورية واحدة ينجم عنها موقف واحد، أو مواقف متجانسة، سيما إذا كانت لا تعرف فروقاً ثقافية عامة آتية من الاختلافات الطائفية أو القبلية أو الإقليمية.

لكن كلّ هذا شيء، أما الشيء الآخر فهو ما يتعلق بما يأتي بعد إنجاز ما اجتمع الناس عليه من إسقاط النظام السياسي، والنظر فيمن يحلّ محلّه، وما هي السياسات التي يتعيّن اتخاذها، كما أن السلطة السياسية في الدولة هي تشكيل مؤسسي يجمع إرادات وينظّمها ويصدر قرارات ويدفع أفعالاً من خلال جماعات بشرية منظمة، وثمة قنوات لتجميع المعلومات وتشكيلات لدراسة الواقع الجاري ونظم قانونية أو عرفية لدراستها ثم إصدار القرارات بشأنها، وتوزيع مهام العمل والتنفيذ. والثورة الشعبية بغيتها في النهاية سلطة الدولة والإمساك بمؤسسة الحكم، ولا يستقيم تحقيق هذا الأمر مع وجود فراغ مؤسسي، لأن جهاز الدولة لا يحتمل الفراغ التنظيمي، ولابد لمن يمسك به أن يكون له كيان تنظيمي. وهذا بالضبط ما لم يكن الفعل الثوري الحاصل يملك منه تنظيمات تمثل مجتمعة أو منفردة هذا الشمول الشعبي الحادث، وإن أقوى التنظيمات الشعبية الموجودة وقتها لم يكن يملك من الحجم التنظيمي الفعّال ما يجعلها قادرة على ذلك.

لذلك تقدم الجيش لملء هذا الفراغ، والجيش مؤسسة نظامية تخضع لشرعية الدولة القائمة ولقراراتها، وهي في التحليل النهائي تمثل عمود الارتكاز النهائي لأية دولة. وحركة الجيش الحاصلة أثناء الثورة كانت، في بدايتها، حركة شرعية بالنسبة إلى نظام حسني مبارك؛

فإن حكومة مبارك هي من استدعى القوات المسلحة للنزول في الشوارع لمواجهة الحركة الثورية، بعد أن عجزت الشرطة عن هذه المواجهة، وبعد أن نزلت القوات المسلحة إلى الشوارع، وسيطرت على المدن الرئيسية بقرار شرعي صادر لها من رئيس الجمهورية حسني مبارك، ولكنها لم تنفذ المهمة المطلوبة منها، وامتنعت عن مواجهة الجماهير بالعنف. ولا يوجد في الثقافة المصرية الشعبية ما يذكر أن القوات المسلحة المصرية واجهت جماهير المصريين بالعنف، ونتج من ذلك أن الجماهير الثائرة السلمية استقبلت المصفحات بمشاعر الود، منذ نزولها إلى الشوارع، ولم يكن انضمام القوات المسلحة إلى الحركة الشعبية يستدعي تحركاً مضاداً لشرعية الدولة القائمة، لأنها هي من استدعت هذه القوات للحركة، إنما كان هذا الانضمام يأتي بموجب قرار من قيادة الجيش المتحرك بالانضمام إلى الثورة. وهذا ما حدث في ١٠ شباط/فبراير عندما اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة القائد العام، وفي غياب قائده الأعلى حسني مبارك، وأصدر البيان رقم واحد عن حرصه على الشعب المصري ومكتسباته، وفي اليوم التالي أعلن تنحي حسني مبارك عن الرئاسة في ١١ شباط/فبراير.

وسدّت القوات المسلحة الفراغ الحادث في الحركة الثورية من الناحية التنظيمية، لأنه أعلن تحقيق فعل الإزاحة للنظام، وسيطر على الحركة بوصفه المؤسسي، وصار شريكاً في الثورة لأنه وفّر بتشكله المؤسسي ما كانت القوى الثورية تفتقده وقتها.

ـ ٥ ـ

سبقت الإشارة إلى أن ثمة قاعدتين سياسيتين شبه مطّردتين، وهما: أن من يحقق الإطاحة بالنظام القديم هو من يكون مرشحاً للحكم من بعده، وأن العبرة في ذلك بالقوى السياسية المنظمة التي تكون لها تشكيلات قادرة على إصدار القرارات، وعلى الفعل التنفيذي لها. وبهذين الأساسين، يمكن النظر في أحداث ما بعد الإطاحة بنظام مبارك، لأن المشهد السياسي الذي تتابعت حلقاته، من بعد الإطاحة، يدور حول تبيّن ما هي القوة، أو القوى السياسية، التي ستتولى الحكم منفردة أو بالمشاركة.

القوة المنظمة الأولى هي قوة جهاز الدولة المصري، ويتعيّن الإشارة إلى أن هذا الجهاز كانت له مشاركاته فيما عرفت مصر من ثورات في تاريخها المعاصر، وأولها ثورة المصريين بين ١٨٠٠ و١٨٠٥، وكانت مشاركة بين الحركة الشعبية تحت قيادة أزهريين وتجاريين وفصائل من القوة العسكرية متمثلة في محمد علي، ثم ثورة ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ التي قامت مشاركةً بين القوات المسلحة برئاسة أحمد عرابي وجماهير مصرية عبّر عنها ما عرف بالحزب الوطني وقتها، وثورة ١٩١٩ لم تشارك فيها المؤسسة العسكرية لأن كتلتها الأساسية كانت موجودة في السودان منذ أعوام ١٨٩٦ ـ ١٨٩٩، وبقيت هناك حتى خروج الجيش المصري من السودان بإقصاء من الإنكليز في سنة ١٩٢٤؛ ولكن جهاز الدولة المصري المدني شارك في هذه الثورة بإضراب شامل له أفقد الإنكليز القدرة على السيطرة على حكومة البلاد، فسارعوا بالاعتراف باستقلالها في ١٩٢٢، ثم ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ التي تمثّلت في تحرك الجيش بزعامة جمال عبد الناصر للإطاحة بالملك، ثم ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير

الأخيرة، التي بدأت بفعل شعبي ثوري ثم حسمت وقائعها حركة القوات المسلحة في ١٠ شباط/فبراير، وهي ثورة هدفها الأساسي بناء التشكيلات الديمقراطية الحقيقية النزيهة المعبّرة عن الشعب المصري، فهي شعبية في بدء اشتعالها وفي هدفها، وشاركت فيها القوات المسلحة معبّرة عن جهاز الدولة المصري.

وجهاز الدولة، فيما نعرف، يقوم بنوعين من المؤسسات حسب أصل تشكيله الحديث: نوع يتصل بالشأن السياسي من حيث تقدير المواقف واتخاذ القرارات، ويتمثل أساساً في رئاسة الجمهورية والوزراء وفي المجالس النيابية. والنوع الثاني يقوم، في الأساس، بوظائف مهنية بعيدة نسبياً عن التصدي المباشر للعمل السياسي، وهما، في الأساس، القوات المسلحة والقضاء. وقد قام حسني مبارك ونظامه بإضعاف أجهزة الدولة المتعلقة بغير حفظ أمن النظام الذي يرأسه، وعمل على تفكيكها؛ لأنها جميعها بُنيت في عهد جمال عبد الناصر على أساس شمولية إدارتها للمجتمع المصري بالنسبة إلى إدارة الاقتصاد والخدمات والمرافق وغيرها.

وكان حرص نظام مبارك على تغيير هذه الوظائف ونقلها إلى النشاط الخاص، لصالح النخبة الحاكمة الطفيلية، مقتضاه تفكيك روابط أجهزة الدولة، كما أن مقتضى السيطرة الفردية للحاكم على الدولة توجب على الرئيس الفرد أن يفكك كل ما هو دونه من مؤسسات العمل حتى لا تكون عنصر ضغط على إرادته الطليقة، ولتكون أسلس قياداً له. وذلك فيما عدا، طبعاً، أجهزة الأمن التي تصير تحت إشرافه المباشر هو والنخبة المرتبطة به.

لذلك صارت مؤسسات الدولة السياسية مفككة وضعيفة، والمؤسسات غير السياسية بعيدة عن النشاط السياسي، وكان أحد وسائل التعامل معها هو شغلها بمشروعات وأعمال بعيدة عن تخصصها المهني الوظيفي. فلما انهارت دولة حسني مبارك، وأطيح معها بالمؤسسات السياسية، سواء الرئاسة أو الوزارة أو المجالس النيابية، بقيت المؤسسات غير السياسية أصلاً وهي الجيش والقضاء. وفي خلال أزمة الحكم التي تولدت مع الحراك الثوري تحول الجيش، بقيادته المهنية التقليدية، إلى العمل السياسي سداً للفراغ السياسي الحاصل كما سبقت الإشارة، وبدأنا نلمح في القضاء نزوعاً إلى التحرك السياسي من خلال الدعاوى المرفوعة أمامه.

ويلاحظ أن قيادة القوات المسلحة، التي تحركت في هذا الشأن السياسي، كانت قيادة مهنية بحتة لم تتمرس في أساليب العمل السياسي، ولم تتراكم لديها خبرات سابقة فيه، لأنه كان ممنوعاً عليها بحزم وصرامة الاشتباك في العمل السياسي ولو بإبداء الآراء فيه، وكانت تتكون من قيادات عسكرية صرفت حياتها كلّها في العمل المهني بعيداً عن الخوض في الشأن السياسي، وبلغت في مهنتها أقصى ما يصل إليه الطموح المهني من رتب وظيفية وفي آخر العمر المهني، وألقيت عليهم المهمة السياسية مع الثورة بغير خبرة ولا وقت لاكتساب الخبرات في مرحلة عمرية يصعب فيها أن يخوض الإنسان في التجربة والخطأ ليتعلم ما لم يسبق له الاتصال به من معارف. ومن هنا نلحظ ضعف الأداء السياسي الواضح لهذه المؤسسة عندما استلمت السلطة، بغير إعداد مسبق، حلاً لأزمة وطنية حلّت.

ـ ٦ ـ

أما القوة المنظمة الثانية فهي جماعة الإخوان المسلمين، وهي تمثل القوى المنظمة الأساسية في النشاط السياسي الأهلي غير الحكومي، لما لها من أبنية تنظيمية تعتبر الأقوى في مجال النشاط الأهلي في مصر، من حيث العدد، ودرجة الانضباط التنظيمي، والاتساق الثقافي السائد بين صفوفها. وقد ساهمت الجماعة في العمل الشعبي الذي شكّل الجسم الأساسي للثورة الشعبية، وهي إن لم تكن من أطلق شرارات الثورة والدعوة بالتحريك لها، إلا أنها كانت بعد ذلك ذات حراك شعبي دار بدرجة من الانضباط ينبئ عنها سلوك يجمع بين إنكار الذات، بعدم الإشارة إلى نشاطهم منسوباً إلى الجماعة، مع الاستعداد لتقديم التضحيات، فكان تشكّلهم التنظيمي خلالها يفوق أي تشكل تنظيمي لأية قوة حزبية مفردة أو جماعة سياسية أخرى.

ولكن جماعة الإخوان المسلمين في ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير، لم تكن كما كان الوفد مثلاً في ثورة ١٩١٩م. كانت قوة سياسية فعّالة بما لا يقارن معها فصيل سياسي أهلي آخر، ولكنها ليست قوة حاكمة، أي ليس لها من درجة القوة ما يمكّنها من أن تقود الثورة، أو أن يكون لها القرار الحاسم في مسيرتها وفي تزكية أي من المواقف السياسية التي تجدُّ. هي ليست مثل وفد ١٩١٩ في مصر، ولا مثل «حزب المؤتمر» في الهند، أو «حزب الكومنتانج» أو «الحزب الشيوعي في الصين» بالنسبة إلى الثورة التي حدثت في كلٍّ من هذين البلدين. فهي ليست قائدة، وليست ذات أغلبية حاكمة، وإن كانت ذات أغلبية مؤثرة لابد أن يعمل حسابها. وهي إن استطاعت من بعد أن تصل إلى الحكم، فلابد أن يكون ذلك بمشاركة غيرها لضمان استقرار هذا الوصول.

ساهمت جماعة الإخوان المسلين في العمل الشعبي الذي شكّل الجسم الأساسي للثورة الشعبية.. وكان تشكّلهم التنظيمي يفوق أي تشكّل تنظيمي لأية قوة حزبية مفردة أو جماعة سياسية أخرى.

وفي هذا الصدد ينبغي استدعاء الخبرة التاريخية لمصر، وإدراك ما يعتبر من الخصائص من هذه الخبرة. فإن وفد ١٩١٩، بوصفه تنظيماً شعبياً أهلياً، استطاع أن يكسب من مقاعد مجلس النواب، في الانتخابات الأولى التي جرت بعد الثورة بأربع سنوات في نهاية ١٩٢٣، وفقاً لدستور ونظام انتخابات أعدّه أعداء الوفد وقتها سواء الملك أو الأحرار الدستوريون، أكثر من ٩٠ بالمئة من مقاعد هذا المجلس. ومع ذلك لم تستمر حكومة الوفد في الحكم أكثر من عشرة شهور استقالت بعدها وحل مجلس النواب. وخلال ثلاثين سنة من عمر هذا الدستور في مصر حتى ١٩٥٢، جرت عشرة انتخابات، منها ستة انتخابات نزيهة حصل الوفد على الأغلبية فيها جميعاً بما لا يقل عن ٧٠ بالمئة، التي حصل عليها في ١٩٥٠، ومع ذلك لم يتح له الحكم طوال الثلاثين سنة إلا نحو سبع سنين وشهور، ولا تزيد أقصى مدة متصلة قضاها في كل مرّة على سنتين.

وهذا مثال أرجو به أن أوضح أن مراكز القوى السياسية في المجتمع ليست فقط تتمثل في الأغلبية الشعبية، ولا في التنظيم الحزبي الشعبي الواسع المنضبط، وإن القوة السياسية الفعّالة المؤثرة، قد تكون مرتكزة على أجهزة الدولة وتستمد عنفوانها منها، وقد تكون متمركزة في وسائل الإعلام وأجهزته، بما يهيئ لها تأثيراً كبيراً في صياغة الرأي العام وإبراز مسائل سياسية يفيدها إثارتها أكثر من غيرها مع تشكيل وجهات النظر لدى الأغلبية غير المعنية بالشؤون السياسية، وبما يرتب ردود فعل تلقائية سابقة التجهيز، وقد تكون هذه القوة السياسية متمركزة في رجال الأعمال بما لديهم من تأثير في جمهور مرتبط بأعمالهم، فضلاً عمّا يوجهون إليه من فوائض دخولهم ما يدعم أنشطة مؤثرة في العمل السياسي.

والحاصل أن ما أسفر عنه المقياس الانتخابي من تأييد شعبي لجماعة الإخوان المسلمين، لا يتأتّى من النظر في نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية الجارية في ١٩ آذار/مارس ٢٠١١ بعد الثورة، التي كانت تتمثل في ٧٧,٢ بالمئة للمؤيدين للتعديلات، و٢٢,٨ بالمئة للمعارضين لها، لأن هذه التعديلات كانت تتعلق فقط بأحكام دستورية تتوخى بناء مؤسسات سياسية للدولة بطريق ديمقراطي نزيه، سواء في ذلك المجلسان النيابيان أو رئاسة الجمهورية، مع ضمان نزاهة الانتخابات، وأن تنتخب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، تختار هي من المجلسين المنتخبين بطريقة ديمقراطية ولا تكون هذه الجمعية مشكلة بالتعيين من غير منتخبين. ولم يكن في الأحكام المستفتى عليها أي نص يشير، ولو من بعيد، إلى ما يتعلق بهوية الدولة، ولا بالشعارات والنداءات التي تميز التشكيلات الدعوية الإسلامية، ومن ثم فإن أغلبية ٧٧,٢ بالمئة، وإن شملت الإسلاميين إلا أنها، لم تقتصر على مؤيدي التنظيمات الدعوية الإسلامية، وليس من معيار يمكن به تحديد مدى أثرهم في هذا الاستفتاء.

إنّ ما يمكن أن يرشد إلى حجم التأييد الشعبي الذي حصلت عليه جماعة الإخوان هو انتخابات مجلس الشعب، التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وكان نظام الانتخاب يجري بالقوائم الحزبية بالنسبة إلى ثلثي مقاعد كلٍّ من مجلسي الشعب والشورى، وبالانتخاب الفردي بالنسبة إلى الثلث الباقي. وقد تقدم الإخوان في هذه الانتخابات من خلال جبهة ضمت إليهم بضعة أحزاب أخرى صغيرة، وكانت النتيجة أن مجموع ما حصلت عليه هذه الجبهة من مقاعد مجلس الشعب كلها هو ٤٧ بالمئة، وللإخوان من هؤلاء ما تبلغ نسبته ٤٠ بالمئة من مجموع المقاعد، وذلك رغم أن الانتخابات جرت ولم يمض على الثورة أكثر من عشرة شهور.

والمقياس لحجم التأييد الشعبي لجماعة الإخوان هو انتخابات رئاسة الجمهورية، فإن انتخابات الجولة الأولى استوجبت إعادة الانتخاب لعدم حصول أيٍّ من المرشحين على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم. وإذا كان مرشح الإخوان صاحب الأغلبية النسبية الأكثر فإنها ظلت في حدود الخمسة ملايين صوت بين أربعة مرشحين تراوحت أصوات كل منهم بين ما يدور حول الخمسة ملايين والأربعة ملايين، ثم جرت الإعادة بين مرشح الجماعة د. محمد مرسي والوزير السابق الفريق أحمد شفيق فحصل فيها د. مرسي على الأغلبية المطلقة بما

لا يجاوز ٥٢ بالمئة من الأصوات، ويدور في حدود الملايين الخمسة، وكان مجمل أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الجولة الأولى من الانتخابات يبلغ نحو ٢٣,٦ مليون شخص. وقد تولى رئاسة الجمهورية بما يمكنه من استعمال سلطة الدولة في تشكيل الوزارات وغير ذلك.

ولكن يلاحظ أن منصب رئاسة الجمهورية وإن مكَّن شاغله من السيطرة على السلطة في الدولة، فإن أمر السيطرة على جهاز أو أجهزة قديمة، وتتكون من تشكيلات متنوعة عسكرية وأمنية ومصالح وهيئات تتراوح في القدم والتخصص، ليست تكون بسهولة أن يتولى فرد رئاسة فينصاع له الجميع وإن أظهروا الطواعية والانضباط، سيما عندما يكون هذا الفرد أو الأفراد من غير تشكيلاته الأساسية التي تعودوا على التعامل معها، ولا سيما إذا كان من غير ذوي الخبرة في إدارة نوع العمل البيروقراطي المؤدى، ومن كان خارج إطار التشكل الثقافي الوظيفي المعتاد لدى العاملين بهذا الجهاز أو هذه الأجهزة، ولا سيما إن كانت مدّة رئاسته مؤقتة، أو من غير المتيقن استمرارها استمراراً معتبراً.

وخلال مطالعاتي لثورة ١٩١٩ وما بعدها في مصر، بدا لي أن أدرس مسألة جذبتني إليها طرافتها، وهي كيف تحولت الثورة إلى نظام، وما هي الآليات وأنواع الصراع التي جرت في هذا التحول. وقد ظهر أن جهاز دولة عميق الجذور والسلطات كالجهاز المصري إنما يشبه القلعة، ومن يحكم القلعة، من الناحية التنظيمية، إنما يترجّح نجاحه في حكمها وإحكام السيطرة عليها بقدر ما يكون من رجالها، وإن القلعة من خصائصها أنّ مَنْ دخلها مِن خارجها إما أن يسيطر عليها، فتدافع عنه وتحميه، وإما أن تسجنه فيصير حبيساً بها؛ وهذا ما فسّر لنا تردُّد سعد زغلول، زعيم الثورة والسياسي ورجل الدولة المخضرم، في قبول الحكم بعد أن حصل حزبه على ٩٠ بالمئة من مقاعد المجلس النيابي، ثم استقالته بعد عشرة أشهر فقط، وهو لم يصنع شيئاً خلال هذه الأشهر العشرة، وإنما كان يتصرف كما لو كان لا يزال في المعارضة فيعلن موافقته واعتراضه ومواقفه بدون أن يتخذ إجراء عملياً. والقلعة إما أن تحمي أو تحبس حسب نوع العلاقات التي تقوم بين مَنْ دخلها من رجالها. وإن أجهزة الدولة تملك مد رئيسها بالمعلومات التي يتخذ قراراته على أساسها، وهي من يملك طريقة تنفيذ قراراته، وبهذين الأمرين تكون أحاطت بالسيد الرئيس.

ولكنني أوضح أنه في حدود التوجه الإسلامي لجماعة الإخوان المسلمين، التي تولى أحد رجالها رئاسة الجمهورية، فإن النزوع الإسلامي الذي يظهر في ممارسة رجال أجهزة الدولة لا يكون في الأساس مصدره هذه الرئاسة، لأن الثقافة السائدة في المجتمع المصري بين الغالبية الغالبة من المصريين هي ثقافة إسلامية أو أن مرجعيتها إسلامية، وهذا يظهر بوضوح من انتخابات النقابات المهنية في مصر؛ إذ إنها عندما تجري بنزاهة ترجح ذوي الاتجاه الإسلامي من بين ما يكوّن أغلبية مؤثرة من الفائزين في الانتخابات. والمهنيون فيما هو معروف هم من يكوّنون الفئة التي تمثل العمود الفقري في كل أجهزة الدولة وفي سائر التخصصات، وهم أعضاء في النقابات المهنية بنسبة مؤثرة، وإن هذه الكوادر لديها توازناتها الفكرية بين ما يمليه عليها مهنتها، وما يحوط ذلك من ثقافة عامة سائدة مستمدة من المرجعية الإسلامية.

ومن بين عناصر هذه القوة الثانية جماعات السلفيين، وهي لم تكن تؤدي دوراً سياسياً ملحوظاً قبل الثورة، ولم يلحظ لها ـ بوصفها السلفي ـ نشاط في الفترة الأولى من الثورة التي أدت إلى الإطاحة بنظام حسني مبارك، ولم يلحظ لها بدء نشاط سياسي فعّال في الشهور الأولى من الثورة، ولكنها ظهرت بوصفها قوة سياسية ذات نفوذ يجب الاعتبار به بعد ذلك. لقد كان نشاطها الأول نشاطاً دعوياً، ولكن الأوضاع السياسية والاجتماعية تؤدي أحياناً إلى أن التنظيمات التي تنشغل بشؤون اجتماعية أو ثقافية، كالجماعات الدعوية أو الصوفية أو النقابية أو غيرها، قد تلجئها الأوضاع العامة إلى أن تتحول بشبكاتها التنظيمية ورجالها من وجوه نشاطها المعتادة إلى وجوه أنشطة تستجدّ، وهنا يكون الظهور قوياً لأنه يصدر عن وجود تنظيمي سابق ذي شأن، ولكنه قد ينطوي على الكثير من التردد في الاستجابة لأنواع العمل الجديد بسبب الجدّة، وقلة الخبرة في المجال المستحدث، وهذا ما كان من الجماعات السلفية وأظهرها الآن «حزب النور» و«الجماعة الإسلامية» و«الجهاد» وغيرها من التنظيمات.

وإن ما أتاح للجماعات السلفية أن تظهر سياسياً وتقوى نسبياً هو تأخر إجراء انتخابات مجلس الشعب عن موعدها الذي كان شبه محدد في حزيران/يونيو ٢٠١١، فتراخت الانتخابات حتى تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر التالي؛ فهذه الفترة أتاحت فرصة من الزمن لتحول السلفية الدعوية إلى النشاط السياسي، فكسب السلفيون في هذه الانتخابات نحو ٢٥ بالمئة من المقاعد في مجلس الشعب، وأكسبهم هذا الفوز عزوتهم السياسية فيما بعد.

ولكن يلاحظ أن الحراك السلفي السياسي ليس متجانس الأنشطة والمواقف، وهو يتسم بقلّة خبرة في المجال السياسي إلا من جماعات وشخصيات لا تمثل الطابع الغالب والمستمر له، وتتراوح المواقف السياسية بين العديد من التنوعات، وقد انعكس ذلك في انتخابات رئاسة الجمهورية؛ إذ توزع التأييد الانتخابي بين عدد من المرشحين المتنافسين مما أضعف من عزوتهم الانتخابية، وخصم من بعضها البعض، وهي إن كان لها قوة حشد سريع، فإن التنظيم المنضبط الذي يمكن من العمل الدائب طويل المدى لم يختبر بعد.

وخلاصة ذلك كله أن هذه القوة الثانية ليست بالحجم والإمكانات التي تمكّنها، منفردة، من قيادة حركة المجتمع ودولته، وإن كان لها من الأثر القوي الفعّال ما يتعيّن أن يكون في التقدير في إطار المشاركة الفعالة المؤثرة، وإنها ذات خبرات دعوية أكثر منها سياسية، كما أن قوة القيادة العسكرية ذات خبرات مهنية أكثر منها سياسية، وإن هذا النقص في الخبرة السياسية سبّب قدراً من الارتباك في الحسابات السياسية. وما يكشف عن هذا المفاد أنه بعد انتخابات مجلس الشعب عملت هذه القوة على إسقاط الوزارة القائمة فلم تنجح، وبعد حكم المحكمة الدستورية الصادر في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٢، بما أفاد حل مجلس الشعب، عمل الرئيس المنتخب على عودة المجلس ودعاه إلى الانعقاد فلم يتم، وإن الصراع السياسي لا يزال دائراً بين القوتين المذكورتين الأولى والثانية، ووجه خطأ كل منهما، أنها تحاول أن تستبد بالسلطة من دون الأخرى، فلا تلبث أن تعرف أن ذلك ليس في مقدورها فتعاود الكَرَّة من جديد.

ـ ٧ ـ

أما **القوة الثالثة فهي المسماة بالقوة الليبرالية**، وهي تتشكل من التنظيمات الحزبية والشخصيات السياسية المستقلة التي خرجت من مرحلة حسني مبارك ضامرة من الناحية الشعبية، بدليل أن نشاطها السياسي المعارض والعالي الصوت لم يؤد بها إلى تشكيلات تنظيمية جماهيرية، وحتى بعد أن تصاعد المد الثوري من ٢٠٠٥، رغم أن حركات الاحتجاج الشعبي تعالت وصارت شديدة الكثافة من هذا التاريخ، وكان ذلك يشكّل فرصة للأحزاب والتجمعات السياسية لسرعة بناء تنظيماتها بقدرة على الحراك الشعبي المنظم.

هذه الأحزاب والشخصيات تتكوّن من نخب ثقافية واجتماعية لم يسمح لها في العهد الماضي بتنمية صلاتها الجماهيرية فاقتصر نشاط هذه النخب على النشاط الإعلامي الذي كان متاحاً بدون العمل التنظيمي الشعبي، وقد عظم نشاطها في الإعلام وفي المؤتمرات السياسية والتجمعات النخبوية، وعظمت قدراتها السياسية في الرؤية للأحداث والتعليق عليها، وكشف عورات النظام القائم، وأسهمت مساهمة جد حقيقية في التمهيد لثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير، ولكن افتقدت الغالبية الغالبة من عناصرها خبرات العمل الجماهيري والتنظيمي.

إن قوة التيار الليبرالي تظهر في مساهمته الكبيرة في صياغة الرأي العام غير المنظم، عن طريق سيطرته على الإعلام، وهي سيطرة تكاد تكون غالبة.

وإن ضمور النشاط التنظيمي شكّل ضعفاً في القدرة على تحريك الجماهير في صدد المعارك الانتخابية عندما سنحت الفرصة لهذا النوع من النشاط بعد الثورة. وكان ثمة ضمان أكيد لنزاهة العملية الانتخابية وقد مورست فعلاً هذه النزاهة، سواء في انتخابات المجالس النيابية أو في انتخابات رئاسة الجمهورية، ولذلك فهم في معالجتهم للشأن الانتخابي بعد الثورة طالبوا بما أضرّ بهم سياسياً، طالبوا بتأجيل الانتخابات لمجلس الشعب ليستعدوا تنظيمياً، ولكن لم يتح لهم الاستعداد للنمو الجماهيري بهذا التأجيل، واستفاد من التأجيل التيار السلفي؛ إذ أتاحت له فسحة الوقت أن يتحول بتنظيماته وصلاته الجماهيرية إلى النشاط السياسي، وكان ذلك خصماً من حساب التيار الليبرالي فيما يظهر.

كما أن التجمعات الليبرالية طالبت، وألحّت في الطلب، بأن تكون الانتخابات بالقوائم الحزبية، وضغطت في ذلك ضغطاً شديداً حتى ووفق على ذلك في ثلثي مقاعد مجلسي الشعب والشورى، وذلك رغم أن الانتخابات بالقائمة تحتاج إلى قوى حزبية تنظيمية قليلة العدد، كبيرة الحجم، وذات انتشار لدى الجماهير بأسمائها وقياداتها وبرامجها ومواقفها السابقة؛ وهي أوضاع لم تكن توافرت بعد للأحزاب القديمة بعد أن انفك عنها ضغط النظام السابق بسقوطه، ولم تكن توافرت، من باب أولى، للأحزاب الجديدة الناشئة بعد الثورة، وكان أكثر من استفاد من انتخابات القائمة هو الاتجاه السلفي لسابق صلاته الشعبية في مجال الدعوة، ولحركته السابقة النشيطة في الأحياء الشعبية والمساجد؛ ودليل ذلك أن السلفيين حصلوا في انتخابات

مجلس الشعب على نحو ١٥ بالمئة من مقاعد الثلث الفردي، وحصلوا على نحو ٢٩ بالمئة من مقاعد الثلثين المنتخبين بالقوائم.

إن قوة التيار الليبرالي تظهر في مساهمته الكبيرة في صياغة الرأي العام غير المنظم عن طريق سيطرته على الإعلام، وهي سيطرة تكاد تكون غالبة، ولها تأثيرها لا في الرأي العام غير المنظم، فقط، ولكن في دوائر اتخاذ القرار في داخل أجهزة الدولة. وإن ما يملك من قدرات ثقافية سياسية مع نفوذه الكبير في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة تمنحه هذه القدرة على انتشار رؤيته في تصوير الأحداث وصناعتها، وترتيب أولويات المسائل التي تثار والمطالب التي تُبْدَى، وكل ذلك له أثره في صياغة ردود الفعل في الساحة السياسية، وإن أثره يقوى بقدر قيام الخلاف بين القوتين الأخريين.

وإن أثر هذا الاتجاه، بوصفه قوة سياسية تفتقد الأبنية التنظيمية ذات الوزن، إنما يتيح له لا أن يكون قوة مستقلة تسعى إلى الحكم بتشكيلاتها التنظيمية، ولكن أن يكون له دور في الانحياز لأيٍّ من القوتين السابقتين، ويكون له أثره المعتبر في تقوية من ينحاز إليه، وإضعاف من ينحاز ضده، سيّما أن القوتين الأخريين لكل منهما وجوه ضعفها وتردداتها مع نقص الخبرة، ولا تملك إحداهما إزاء الأخرى أغلبية نسبية محسومة، سيما أن الجماهير غير المنظمة ذات حجم كبير جداً، وهو يؤثر في تردداته في موازين القوى، وهذا ما يفسّر لنا ظاهرة «ميدان التحرير» التي استفاد منها التيار الليبرالي لما تضمّه من جماهير غير منظّمة، وتجتمع بالتجييش والاعتياد والتعبئة الإعلامية.

على أن وجه الضعف الملازم للتيار الليبرالي أنه لعدم وجود كنايات تنظيمية ذات ثقل فيه، فإن مواقف أحزابه وجماعاته وشخصياته تتنوع وتتعدل، بحيث إنه لا يمكن القول بأنه يمثّل قوة واحدة، وإن هذا التنوع في المواقف في داخله قد يؤدي إلى وقوف بعض قواه ضد بعضها الآخر ممّا يخصم من قوته الإجمالية المفترضة.

ويدعم هذا التيار وسائل الإعلام ذائعة الانتشار، سيما ما كان منها ذا توجه سياسي وذا موقف من الصراعات السياسية الدائرة. والحاصل أن الإعلام في مصر، منذ جرى الإفساح للمشروعات الخاصة فيه، قد سيطر على أهم منابره مجموعة محددة من رجال الأعمال، وهم رجال أعمال من ذات النوع الذي كوّن ثرواته وضخّمها في عهد حسني مبارك، اعتماداً على صلاتهم بنخبة الحكم وقتها. وهي تعتمد في تركيم الثروة لا على المشروعات الإنتاجية في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات، ولكنها تعتمد أساساً على قروض البنوك وشراء أراضي البناء من الدولة، ووجهت رؤوس أموالها إلى بناء العقارات، وتجارة الاستهلاك، وخصخصة ما تخصخص من مرافق كالاتصالات، وكان إنشاء أغلبهم لوسائل الإعلام دافعه الكسب المادي، والضغط من خلال النشاط الإعلامي على حكومة مبارك للحصول على المزيد من المزايا.

ونحن نعلم أن رجل الأعمال نجيب ساويرس شارك رجل الأعمال صلاح دياب في إصدار صحيفة **المصري اليوم**، وأنشأ قنوات (O.T.V) التليفزيونية وذلك منذ سنة ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، فضلاً عن أنه مؤسس حزب «المصريون الأحرار» الذي أنشئ بعد الثورة بدون

أن يكون عضواً به. وهناك قنوات الإذاعة السمعية البصرية (C.B.C) التي يملكها رجل الأعمال محمد الأمين، الذي أنشأ من بعد صحيفة «الوطن»، وثمة رجل الأعمال وليد مصطفى الذي يدير الموقع الإلكتروني «اليوم السابع»، ويصدر صحيفة بذات الاسم، ويقال: إن له علاقة عضوية برجل الأعمال حسين سالم، الذي كان على صلة وثيقة بحسني مبارك وصفوت الشريف وهكذا[٢].

وقد نجح التيار الليبرالي، أيّما نجاح، خلال فترة الثورة في أن يصرف انتباه الرأي العام المصري عن قضايا أساسية ملحّة، وهي قضايا السياسات التي يجب أن تتبع بعد الثورة، من حيث السعي إلى استرداد مصر إرادتها الذاتية المعبّرة عن الصالح الوطني لها في شؤون السياسة الخارجية والعربية، وأن تسترد هذه الإرادة في شؤون بنائها الداخلي المستقل، باتباع سياسات اقتصادية واجتماعية تتبع مشروع تنمية اقتصادي يستهدف السعي إلى زيادة الإنتاج في كل مجالاته، وتتبع سياسة للتوازن الطيب في توزيع الدخل ومراعاة العدالة الاجتماعية.

صرف الإعلام الرأي العام عن هذه المسائل جميعها ليركز على قضية واحدة تتعلق بهوية الدولة المصرية وهل تكون دينية أم مدنية، رغم أنه كان الواجب الأول علينا جميعاً أن نركز على المسائل السابقة التي تتعلق بمستقبل مصر. أما مسألة الهوية فإن مصر لا تكتشف هويتها اليوم، والهوية أمر لا نختاره، ولكنه يرجع إلى جماع التركيب الثقافي السائد في المجتمع.

وإن التيار الليبرالي إن لم تكن له قوة تنظيمية تمكّنه من الاستقلال عن غيره، فإن له من عمق الثقافة السياسية التي يحملها، ومن مواقف الغالب من عناصره الثقافية ومن نفوذه في المجتمع وخبراته في التأثير في الرأي العام ما يجعله يعتبر القوة الثالثة التي أسفرت عنها ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير، ويتعين أن يراعي مشاركته في صيغة بناء المستقبل.

ونخلص من ذلك إلى أن التيار الإسلامي الممثل للقوة الثانية، وهو موضوع هذه الورقة في الأساس ـ ليس منفرداً في الساحة المصرية بالنسبة إلى مسألة الدولة والسيطرة عليها، ولا بالنسبة إلى تحديد المستقبل المصري، وإنه قوة ليست قائدة ولا حاكمة، ولكنها قوة ذات أثر فعّال ينبغي أن يكون لها الإسهام الذي تستحقه في صياغة المستقبل الوطني والثقافي والاجتماعي، وذلك ما دمنا نسعى إلى بناء مجتمع على أسس من التنظيم الديمقراطي الحقيقي، وإن المشاركة الفعّالة هي ما يتعين أن تكون المعيار الجامع للقوى المصرية، لكي يقوى بعضها ببعض، لا لينفي بعضُها بعضَها الآخر.

ـ ٨ ـ

ننتقل إلى مسألة أخرى مطلوب الإشارة إليها، وهي أنه ليس من الممكن لأي من القوى السابق الإشارة إليها، التي تفتق عنها الوضع بعد الثورة، وليس لأيٍّ منها أن ينفرد بالسلطة أو يعتبر أنه وحده العنصر الحاسم في إعادة بنائها أو في تقرير سياساتها، وأنه لابد من

(٢) رجب الباسل، في: صحيفة **الحرية والعدالة**، ١٩/٥/٢٠١٢.

المشاركة، وهو ما إخال أن سيسفر عنه الصراع الحالي في المدى الزمني القريب؛ لا بالتغلب، ولكن بطريق أن تعدل كل قوة من ذاتها وأوضاعها بما يسمح بحصول هذه المشاركة. وإذا كان هذا هكذا، فإنه **يتعيّن عرض المسألة التي أحدثت الانقسام الفكري الخطير في مصر على مدى شهور الثورة الماضية، وهي مسألة هوية الدولة وهل هي مدنية أم دينية، وهي مسألة إنما تحلّ بمراعاة وجوب التشارك بين هذه القوى أو بين أقسام من كل منها، وهي قوة جهاز الدولة المؤسسي وقوة الحركة الإسلامية وقوة الأحزاب وجماعات المثقفين الذين يعرفون أنفسهم باسم التيار الليبرالي أو المدني.**

ولكي ندرك المشكلة التي عانتها وتعانيها ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير من هذه المسألة، يتعيّن ذكر أن الثورة تقوم بالإطاحة بنظام يسد الطريق أمام السعي إلى الاستجابة للتحديات الواقعية التي تواجه الأمة والمجتمع، ويمتنع من تقرير السياسات المناسبة لذلك وتنفيذها، ويحقق ما تصبو إليه الجماعة الوطنية من حلول لمشاكلها. وهي في ذلك تركّز على ما يمكن من الإصلاحات أن يعتبر الحلقة الأساسية أو القاطرة التي تقود إلى حل المشاكل المحدقة بالمجال السياسي والاجتماعي.

التيار الإسلامي الممثّل للقوة الثانية، ليس منفرداً في الساحة المصرية بالنسبة إلى مسألة الدولة والسيطرة عليها، ولا بالنسبة إلى تحديد المستقبل المصري.. ولكنها قوة ذات أثر فعّال.

وقد كانت هذه الحلقة الأساسية في مصر هي مسألة الديمقراطية، لأن كل ما استشرى في المجتمع المصري من سلبيات وانتكاسات وفساد، كان عن طريق الحكم الاستبدادي الفردي، **والديمقراطية نظام للحكم وأسلوب لإدارة المجتمع بطريقة تقود إلى ما يرنو إليه من إصلاح ونهوض وعدالة واستقلال.** وإن الديمقراطية تصير شعاراً أجوف إذا لم ترتبط وتوظف لخدمة حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها المجتمع؛ لأنها تفيد، في النهاية، أن يكون الحكم معبّراً عن إرادة المواطنين، ويستحيل تصور هذا التعبير إلا أن يكون مناسباً لمصالح الشعب في الاستقلال والنهوض وإشاعة القدر المناسب من العدالة الاجتماعية التي تحفظ التوازن بين طبقات الشعب؛ فالديمقراطية يتعيّن أن تحتوي هذه الأحداث في صورها العينية وفي برامجها الواقعية وإلا فقدت وظيفتها.

والحاصل فيما يمكن تلخيصه في كلمات قليلة، أن المسائل الملحّة في السياسات المصرية التي تستوجب المعالجة؛ **المسألة الأولى**، تحرير الإرادة الوطنية المصرية في سياساتها الخارجية والداخلية من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وهذا الأمر (في الظروف التي أدى إليها نظام حسني مبارك) لا يتأتى إلا بتحقيق سياسات اقتصادية تؤدي إلى السعي إلى الاعتماد الذاتي على الإنتاج المحلي بقدر ما تطيقه الموارد والإمكانات بالنسبة إلى المواد الغذائية والدواء؛ و**المسألة الثانية**، هي إعادة ترميم وإصلاح جهاز إدارة الدولة لردّه إلى فاعليته السابقة، بعد أن اتّبع حسني مبارك معه سياسات التفكيك والإضعاف والإفساد؛ وذلك لأنه

الجهاز الأساسي الذي يعتمد عليه المجتمع المصري في إدارة شؤون الخدمة المرفقية ورسم سياسات التنمية؛ و**المسألة الثالثة**، هي دعم وتقوية ما يتعلق بحل المشكلات الخاصة بتنظيم المجتمع الأهلي من مؤسسات وتشكيلات هي من لوازم التنظيم الديمقراطي، وهي ممّا يعصم الدولة من النزوع إلى الاستبداد، وهذا يتعلق بتشكيل وتأسيس الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية واتحادات الفلاحين والحرفيين والجمعيات بأنواعها، فضلاً عن وضع دستور يكفل جماعية اتخاذ القرارات وتعدد الهيئات التي تتداول التقرير والتنفيذ مراعاة للتخصص وحذراً من الاستبداد الفردي أو المؤسسي.

ورغم أن كل هذه الأمور هي من لوازم ما تتحقق به أهداف الثورة، فإننا نفاجأ وما زلنا نفاجأ أن مسألة هوية الدولة «الدينية أو المدنية» تطغى على كل هذه المسائل، وقد جرى حرص عجيب، قادته وسائل الإعلام، على أن تشغل هذه المسألة كل ساعات ومساحات النشر في الصحافة والإعلام المرئي والمذاع، وأن تطغى على كل ما يعانيه المجتمع من مسائل.

والعجيب أن يجري هذا الأمر استمراراً لذات السياسة التي اتبعها نظام حسني مبارك منذ انتخابات مجلس الشعب المصري في سنة ١٩٨٤، فقد كانت أول انتخابات حديثة يخوضها الإخوان المسلمون، وكان ذلك بالتحالف بينهم وبين «حزب الوفد» ضد مرشحي حزب الحكومة، واستمر حرص نظام مبارك على أن تكون هذه المسألة من المسائل الحاكمة لغيرها في قضايا السياسة والثقافة المثارة. ولا ننسى في هذا الشأن السياسة الأمريكية التي وضعت المسألة الحضارية الثقافية على رأس إستراتيجيتها في الصراع الفكري والسياسي الدائر منذ ثورة إيران في ١٩٧٩، ومنذ ظهور الحركات الوطنية ذات المرجعية الإسلامية في فلسطين وفي غيرها، ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي والبحث عن بديل للخصام السياسي والفكري وظهور «صراع الحضارات» لصموئيل هانتنغتون، ولا ننسى الانقسام الذي ظهر فكرياً مع كتاب **وليمة لأعشاب البحر** لحيدر حيدر، وكذلك كتاب سليمة نسرين الباكستانية وغيرها، مما صرف الانتباه في مصر من قضايا سيناء وفلسطين وإسرائيل ومشروعات التوسع الزراعي إلى حرية الأديب في العمل الروائي وغير ذلك.

والعجيب أن كثيرين من الاتجاه الليبرالي واليساري، من أحزاب ومثقفين وسياسيين، أفرادًا وجماعات، ركزوا على هذه المسألة وساهموا في أن تصير هي بؤرة الاهتمام وأساس الاستقطاب السياسي، وذلك توهماً أن ما يبذلونه من جهود في الدفاع عن «المدنية» هو دفاع ضد التخلف، رغم أن المدنية يمكن تحقيقها، وأن المشكلة إنما هي في النظام الاستبدادي الذي هو أساس التخلف والهزائم. وقد ساهموا بذلك، بغير قصد، في زيادة أسهم التيار الديني، لأن طرح التخيير بين الديني وغير الديني أيّاً كان عنوانه هو خيار محسومة نتيجته لصالح «الديني»، وكان الأصوب لسياساتهم طرح المسائل المتعلقة بالشؤون الحياتية ليجري الاستقطاب حولها، وهي سياسات تتصل بالشؤون الحياتية أيّاً كانت المرجعية الثقافية لمن يؤيدها. وقد أوغل الكثير من الليبراليين في التركيز على هذه المسألة حتى كادوا أن يصموا فكرة الانتخابات النزيهة بأنها ستفضي حتماً إلى ما هو «ديني» فيطلبون

التأجيل فيها إلى أجل لم يسموه، وكان ذلك من أهم أسباب تأخر الانتخابات من وسط عام ٢٠١١ إلى نهاية هذا العام (٢٠١٢).

والحاصل طبعاً أن الاستقطاب الحادث لدى الرأي العام حول مسألة «الديني والمدني» يتحمل مسؤوليته كل من شارك فيه من التيارين الليبرالي والإسلامي، لأنهم كما لو أنهم تراضوا على أن تكون هذه المسألة هي ما يتعين أن يقوم عليها الصراع، ويحدث الاستقطاب، رغم أنها مسألة لا يقوم بشأنها صراع حقيقي، بدليل أنه بعد عام من الاستقطاب حول هذه المسألة تكاد تنتهي نتيجة الصراع إلى ذات ما كان عليه الموقف من توازن سابق، لأن نص المادة الثانية من دستور ١٩٧١ التي كانت تنصّ على أن دين الدولة هو الإسلام، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، هذا النص هو ذاته ما يكاد يتفق عليه في اللجنة التأسيسية للدستور الجديد في هذه الأيام.

والمسألة أصلاً ما كان يثور بشأنها تناقض في المجال الثقافي السياسي، لأن غالب من يتحدثون عن «الدينية»، إنما يقصدون نظم الحكم والمعاملات. والمرجعية هي مفهوم فكري يتعلق بالأصول الفكرية المرجوع إليها في التقدير النهائي لبيان الصواب والخطأ أو الصحيح والفاسد، أو ما كان يعبّر عنه قديماً بـ «الحسن والقبيح»، وهي الأصول الفكرية والثقافية العامة التي تصدر عنها الأحكام في المجتمع بالنسبة إلى التعامل، وإلى ما يتقرر من أوامر ونواهٍ للسلوك والتصرفات، والأصول العامة التي تصاغ بها شرعية هياكل النظم السياسية والاجتماعية وعلاقات الجماعات التي تضمها الجماعة الوطنية.

والمرجعية بهذا الوضع ليست هي الأحكام أو النظم، ولكنها التشكل الثقافي الاعتقادي العام السائد في المجتمع ولدى الجماعة الوطنية، الذي يجتمع الناس في غالبهم الأعم على التراضي به. ولذلك فنحن لا نختار المرجعية كشأن ثقافي سائد، ولكننا نستخلص خصائصها وسماتها ممّا يسود في المجتمع من قيم ثقافية واعتقادية عامة، كما أننا لا نختار اللغة ولكننا نكتسبها اكتساباً تاريخياً وجماعياً مما يسود بين الناس في تخاطبهم وتفاهمهم، وأن الدين إنما يجري التعامل معه في هذا السياق بوصفه الثقافة السائدة. ونحن لا نختار الثقافة السائدة كما لو كنا نختار بين سلع معروضة في محال التجارة أو المعارض والمتاحف، ولكننا نختار أحكام التعامل حسبما يصلح، ونختار النظم حسبما يصلح في إطار الثقافة العامة السائدة.

لذلك لا يثور في ظني تناقض حقيقي بين أمر يتعلق بالمرجعية وأمر يتعلق بالأحكام، والأحكام نختارها حسب ما نظن الأصلح في إطار المرجعية السائدة. وعندما نتكلم على المرجعية بوصفها ثقافة سائدة، فإنها إنما ترد إلينا من التشكّل الحقيقي والتاريخي المعاصر لمجمل ما يسود بين الناس في إطار الجماعة الوطنية من أصول فكرية وتجديدات، ومما يضمه الإطار الثقافي السائد في المجتمع حسب ما آل الوضع الحالي في بداية هذا القرن الحادي والعشرين، وقد ندرس هذا الأمر ونختلف حوله، ولكن ذلك يكون في الإطار الجامع الذي يقبل التنوع ويقبل التجدد حسب ما تتفق عليه أوضاع الثقافة السائدة والمصالح العامة المستجدة.

ـ ٩ ـ

طلب إليّ الحديث عمّا ينتج من إسلامية التشريع من مشاكل سياسية واجتماعية تتعلق مثلاً بالمرأة وبالأقباط وبالعلمانيين وبالحريات وغير ذلك. والحاصل أن كل هذه المسائل كانت محل بحث وجدل على طول القرن العشرين، ووجد لها العديد من الصياغات أعدّت من فقهاء وباحثين بإتقان وعمق، وتعددت وتنوعت الآراء والاجتهادات فيما تسعه أحكام الشريعة من حلول، ومن ثم فإن الجهد الفقهي والقانوني موجود وهو سابق التجهيز، والعبرة هي بالاختيار والتوافق عليه.

وفي صدد الاختيار، فإن له مجالين، المجال الثقافي العام، الذي يدور فيه النقاش حراً طليقاً ومتعدد الأوضاع والهيئات، وهو ليس المقصود ببحثه هنا. والمجال الآخر هو مجال ما تفرضه السلطة في البلاد بعد أن تصير في أيدي الإسلاميين. وقد خصصت هذه الورقة للحديث عن أن القوى السياسية الثقافية السائدة في مصر الآن، لها من التقارب في القوة بحيث لا تملك إحداها أن تنفرد بحكم ولا بقيادة مجتمع ولا بفرض سياسة، وأنه لابد من المشاركة، ومقتضى المشاركة أن يصل المشتركون إلى الصيغة التي يلتقون عليها.

إن القوى السياسية الثقافية السائدة في مصر الآن، لها من التقارب في القوة بحيث لا تملك إحداها أن تنفرد بحكم ولا بقيادة مجتمع، ولا بفرض سياسة، وأنه لابد من المشاركة.

وبالنسبة إلى مسألة تطبيق الشريعة، فإن أمر الأخذ من الشريعة الإسلامية في القوانين الوضعية هو أمر حادث ومن عشرات السنين، ومحاولات تقنين الأحكام منها محاولات أتت بنتائج ومشاريع متكاملة، وبذل هذا الجهد على مدى القرن العشرين من فقهاء وباحثين لم يكن أغلبهم من الحركة الإسلامية السياسية، وكانوا في الأساس ممّن جمع بين الثقافتين القانونيتين الإسلامية والغربية، وأنتجوا مشاريع تعتبر ثروة فكرية، وكذلك الدعاة إلى الأخذ من الشريعة، كانوا من هؤلاء الفقهاء، ويقف في مقدمة هؤلاء أمثال عبد الرزاق السنهوري، وعبد الحليم الجندي، وصوفي أبو طالب، وغيرهم كثيرون ولجان التقنين التي عملت في السبعينيات من القرن العشرين، فضلاً عن جهود الفقهاء في سورية والعراق والمغرب وغيرها، فالأمر واسع من أن يجرى تناوله بحسبانه مشكلة سياسية محددة ترد مع تنظيم معيّن يحتمل أن يتولى السلطة في بلد معين، إنها شأن ثقافي عام ميدانه الفسيح خارج توازنات السلطة، ثم يجرى تأثيره من خلال أثره الثقافي العام □